حسب الأبواب والبنود والالتزام بالضوابط والشروط

العدساني: ضرورة الالتزام والتقيد بقواعد الميزانية وتنفيذها بشكل صحيح

رياض العدساني

أكد مقرر لجنة الميزانيات والحساب الختامي البرلمانية أن من حق الشعب الكويتي أن يعرف الحقيقة وحق الإطلاع والشفافية مطلوبة وأن الوضع المالي للكويت ممتاز، مشيراً إلى أن الجهات الاقتصادية والمختصة الدولية تؤكد أن اقتصاد الكويت متين ويقف على أرض صلبة وخاصة احتياطي الأجيال القادمة، أما الاحتياطي العام فيجب المحافظة عليه وعدم كثرة السحب منه أو استنزافه، ولا بد من تطبيق نظام الإدارة الرشيدة لأن هناك خللا في الإنفاق الحكومي وسوء الصرف.

وأكد العدساني ضرورة الالتزام والتقيد بقواعد الميزانية وتنفيذها بشكل صحيح حسب الأبواب والبنود والالتزام بالضوابط والشروط، موضحا أن البيانات المالية التي ذكرت من مسؤولين حكوميين حاليين وسابقين أن الاحتياطي العام تقلصت قيمته من 21 مليار دينار إلى 7 مليارات دينار، وأن العجز الاكتواري وصل إلى 19 مليار دينار، مؤكدا أن البيانات التالية أنني مسؤول عنها مسؤولية عامة فإن الاحتياطي العام أكثر من ذلك وبكثير. وشدد على ضرورة إعادة النظر في الآلية المستخدمة لدى الحكومة وكيفية تعاملها مع الاحتياطي العام كونه يتناقص ولكن ليس كما يثار نهائيا، موضحا أن لجنة الميزانيات عملت جاهدة من خلال تنسيقها مع الحكومة والضغط عليها للقيام بالتعزيزات المالية وتوريد نحو أكثر من 8,4 مليارات دينار إلى الاحتياطي العام لتعزيز الخزانة العامة للدولة من صافي أرباح مؤسسات حكومية عن سنوات مالية سابقة (أرباح محتجزة) وستتم جدولتها وسدادها على دفعات خلال السنوات المالية المقبلة.

وأضاف أن العجز الاكتواري يقدر بـ 17,4 مليار دينار حسب البيانات المالية في مؤسسة التأمينات الاجتماعية وليس 19 مليار دينار، والأهم من كل ذلك فإن المؤسسة لا تعاني من عجز فعلي ولا عجزا حاليا، خاصة أن العجز الاكتواري هو رقم مقدر مستقبلي ولكن يجب الحفاظ على مؤسسات الدولة وعدم استنزاف أصولها والتخطيط للمستقبل للحفاظ على هذه الكيانات وبالأخص الجهات المستقلة التي تمول نفسها حتى لا تكون مصروفاتها أكثر من إيراداتها وبالتالي سيتم دعمها من الحكومة ما يزيد الأعباء المالية عليها، مشيرا إلى أنه كان الأصل على الحكومة الرد بشأن البيانات التي قيلت غير دقيقة ومنها غير صحيح خاصة أنهم مسؤولون حكوميون منهم حاليون وسابقون.

وختم العدساني قائلا: هناك أصول ضخمة في الدولة ولكن يجب إدارتها بالشكل الأمثل وتطوير الوضع العام، وبداية يتطلب على الحكومة معالجة الاختلالات في الميزانية العامة للدولة والاطلاع على الحسابات الختامية للجهات الحكومية والأخذ بعين الاعتبار توصيات لجنة الميزانيات بمجلس الأمة وكل الجهات الرقابية لمعالجة المخالفات الواردة وتصحيح الملاحظات المسجلة ولا بد من المحافظة على المركز المالي للدولة خاصة الاحتياطي العام، لأنه لمَ لوحظ من كثرة السحب من هذا الاحتياطي بصدور قوانين متعددة خلال كل سنة مالية بفتح اعتمادات إضافية وأخذ ما يغطيها منه سوف يؤثر عليه، لذا علينا النظر للمستقبل والحرص على تطبيق الخطط المالية التي تعزز من اقتصاد الدولة والالتزام بالأسقف المحددة بالميزانية وعدم تحميل الاحتياطي العام مصاريف بإمكان الحكومة تحميلها على الميزانية، بالإضافة إلى دراسة كل مقترح بمهنية، خاصة أن العديد من المقترحات بها كلفة مالية عالية دون تطوير الوضع العام ولا تحسين الخدمات، وهي اقتراحات عشوائية لم تدرس بشكل محكم، بالإضافة إلى العمل على تحسين الأداء الاستثماري داخليا وخارجيا، خاصة الصندوق السيادي والمحافظ والصناديق الاستثمارية والجهات الاستثمارية ومنها الشركات التي تمتلك الحكومة حصصا فيها وتطبيق المادة 20 من الدستور ورفع مستوى المعيشة وتحقيق الرخاء للمواطنين، ولا يتحقق ذلك إلا من خلال التخطيط السليم والتطبيق الأمثل، كما يجب أن يتم الإفصاح عن البيانات المالية الحقيقية دون بث الإحباط ولا التأثير على اقتصاد الدولة بنواح سلبية ولكن ايضا يجب أخذ كل الاحتياطيات لتعزيز المركز المالي.

استفسر عن تعامل الوزارة مع استيعاب شبكات الصرف

الخضير: هل انتهت «الأشغال» من الصيانة الضرورية لتلافي تداعيات الأمطار؟

د.حمود الخضير

وجه النائب د.حمود الخضير سؤالا إلى وزيرة الأشغال العامة ووزيرة الدولة لشؤون الإسكان د.جنان بوشهري، جاء نصه:

في جلسة سابقة لمجلس الأمة تم عقدها في شهر مارس الماضي لمناقشة قضية تطاير الحصى أعلنت وزيرة الأشغال العامة ووزيرة الدولة لشؤون الإسكان جنان بوشهري أن البدء بصيانة وسفلتة الطرق سيكون بداية شهر ابريل وان الانتهاء من أعمال الصيانة للطرق المتضررة من تداعيات أمطار نوفمبر 2018 سيكون نهاية العام 2019 وربما قبل ذلك.

ومع اقتراب موسم الأمطار المتزامن مع المهلة التي حددتها الوزير بوشهري لإنجاز أعمال الصيانة، يرجى إفادتي:

1 ـ هل انتهت وزارة الأشغال من أعمال الصيانة الضرورية والمطلوبة لتلافي تداعيات الغرقة التي تسببت بأضرار غير مسبوقة في البلاد خلال نوفمبر 2018 خصوصا في المناطق الجنوبية؟ وإذا كان الجواب لا، فما الموعد المنتظر للانتهاء من أعمال الصيانة بالكامل؟ وما العوائق التي قد تعطل وزارة الأشغال عن أداء مهمتها؟

2 ـ أكد تقرير لديوان المحاسبة افتقار منطقة صباح الأحمد للكثير من الخدمات الضرورية والرئيسية ومعاناتها الممتدة من مشاكل بيئية وصحية عدة، وغير ذلك من الملاحظات التي تفرض على الحكومة اتخاذ الاجراءات الجادة لتحقيق المعالجة الجذرية لما ورد في التقرير، فما الاجراءات التي قمتم بها لمعالجة ما ورد في تقرير ديوان المحاسبة؟ وهل تم التحقيق مع المسؤولين عن استمرار المشاكل في هذه المنطقة ومحاسبة من ثبت تقصيره؟

3 ـ تبين للجان التحقيق عدم تناسب القدرة الاستيعابية لخطوط شبكة مياه الأمطار مع تدفقات المياه، فما الذي قامت به وزارة الأشغال للتعامل مع هذه النتيجة المقلقة؟ وما ضماناتكم لعدم تكرار النتائج المأساوية لهطول الأمطار؟

4 ـ أعلن رئيس لجنة التحقيق النيابية د.عادل الدمخي أن الشارع الذي كان يؤدي إلى ميناء عبدالله وتم إدخاله إلى مدينة صباح الأحمد السكنية هو المتسبب في إغراقها وأن سيول هضبة الأحمدي هي من أغرقت نفق المنقف لأن شركة نفط الكويت عملت عبارات تصريف للأمطار عبر شارعي 34 و40 وأكد أنه إذا لم يتم توجيه هذه العبارات إلى البحر فستتكرر حادثة السيول، فما الذي قامت به وزارة الأشغال لتلافي هذه الملاحظات؟ وهل تم اتخاذ الاحتياطات والإجراءات اللازمة للتعامل مع موسم الأمطار المقبل؟

الشطي: ما صحة قيام جمعية حماية البيئة بشطب 190 عضواً؟

خالد الشطي

وجه النائب خالد الشطي سؤالا إلى وزير الشؤون الاجتماعية سعد الخراز، قال في مقدمته: نشرت الصحف المحلية ومواقع التواصل الاجتماعي بتاريخ 14/9/2019 خبرا حول قيام الجمعية الكويتية لحماية البيئة بشطب عضوية أكثر من 190 عضوا من الأكاديميين والمتخصصين والناشطين البيئيين من أعضاء الجمعية العمومية.

وطالب تزويده وإفادته بالآتي:

1 ـ ما مدى صحة هذه الأخبار؟ وفي حال صحتها يرجى تزويدي بكشف بأسماء الأعضاء المشطوبة عضويتهم مع بيان تاريخ انضمامهم للجمعية، وسبب شطب عضوية كل عضو على حدة، وما هو تاريخ تسلم الوزارة لهذا الكشف تحديدا؟

2 ـ ما سبب الغاء الوزارة للانتخابات التي كانت مقررة بتاريخ 5/8/2019 مع تزويدي بنسخة من جميع المراسلات التي تمت بهذا الخصوص؟

3 ـ هل هناك أعضاء قاموا بسداد اشتراكات سنة 2018 وتم شطب عضويتهم مع بيان أسمائهم وسبب الشطب لكل عضو على حدة؟

4 ـ كشف بأسماء كافة أعضاء الجمعية العمومية المسددين وغير المسددين لرسوم الاشتراك حتى تاريخ 31/12/2018 مع بيان تاريخ انضمام كل عضو.

5 ـ نسخة من التقرير المالي والإداري لسنة 2018.

6 ـ كم يبلغ عدد الشكاوى المقدمة للوزارة بخصوص الشطب مع تزويدي بنسخة من تلك الشكاوى ونتيجة التحقيق في كل شكوى على حدة؟ وهل قامت الوزارة بتأجيل الانتخابات المزمع عقدها في 2/10/ 2019 لحين الفصل في الشكاوى المقدمة أم لا؟

برئاسة أحد أعضاء مجلس إدارة الجمعية المقبولين لدى محكمة التمييز

5 نواب: إنشاء لجنة أدعياء المهنة في جمعية المحامين لمحاربة المخالفات

عبدالله الكندري

د. عادل الدمخي

أسامة الشاهين

محمد الدلال

قدم النواب عبدالله الكندري ورياض العدساني ود.عادل الدمخي ومحمد الدلال وأسامة الشاهين اقتراحا بقانون بإضافة مادة جديدة برقم 46 مكررا الى القانون رقم 42 لسنة 1964 في شأن تنظيم مهنة المحاماة أمام المحاكم، وجاء في الاقتراح ما يلي:

المادة الأولى

تضاف مادة جديدة برقم 46 مكررا الى القانون رقم 42 لسنة 1964 المشار اليه نصها الآتي:

«تنشأ لجنة في جمعية المحامين تسمى «لجنة أدعياء المهنة»، برئاسة أحد أعضاء مجلس إدارة الجمعية المقبولين لدى محكمة التمييز، وعضوية ممثل عن كل من: وزارة الداخلية، ووزارة الشؤون الاجتماعية، والهيئة العامة للقوى العاملة ووزارة العدل.

ويتمتع أعضاء اللجنة في سبيل أداء مهامهم بالضبطية القضائية.

وتختص هذه اللجنة بمحاربة ظاهرة ممارسة المحاماة، أو تأجير مكاتب او الإعلان عن محامين بالنشر او الإعلان دون رخصة من الجمعية.

وتصدر لائحة من الجمعية بالمهام الأخرى التي تمارسها هذه اللجنة وطريقة العمل بها».

المادة الثانية

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء ـ كل فيما يخصه ـ تنفيذ هذا القانون.

وجاءت المذكرة الإيضاحية للقانون بما يلي: لما كان هناك من لا ينتسب الى مهنة المحاماة ويقوم بنشر إعلانات فتح مكاتب للمحاماة او تأجيرها دون ان يكون مقيدا بجدول جمعية المحامين مما يتسبب في الاتجار بمهنة المحاماة من غير المتخصصين وأصحاب المهنة، كما ان ظاهرة تأجير المكاتب من قبل الوافدين أصبحت تشكل خطرا، وبدأت تزعج أصحاب الحقوق من ضياع حقوقهم، كما ان القانون الحالي يفتقد هذا النص، وأصبحت الرقابة على تلك المكاتب ومحاربة أدعياء المهنة تسير بشكل بطيء، وذلك لعدم وجود إجراءات قانونية سريعة تردع من تسول له نفسه الاتجار بهذه المهنة.

لذلك جاء هذا الاقتراح بقانون بإضافة مادة جديدة برقم 46 مكررا الى القانون رقم 42 لسنة 1964 المشار إليه بأن تنشأ لجنة في جمعية المحامين تسمى (لجنة أدعياء المهنة) برئاسة احد اعضاء مجلس ادارة الجمعية المقبولين لدى محكمة التمييز، مهمتها محاربة ظاهرة قيام الغير بأعمال المحاماة او القيام بتأجير تلك المكاتب او الإعلان عن محامين بالنشر او الإعلان دون ان يحمل رخصة من الجمعية، وتتألف اللجنة من ممثل عن وزارة الداخلية وممثل عن وزارة الشؤون الاجتماعية وممثل عن الهيئة العامة للقوى العاملة وممثل عن وزارة العدل، ويتمتع أعضاء اللجنة بالضبطية القضائية، وتصدر لائحة من الجمعية تحدد مهام هذه اللجنة وطريقة عملها.

مشاركة عزاء

الأنباء

تتقدم بصادق العزاء والمواساة إلى

عائلة الموسى الكرام

لوفاة فقيدتها المغفور لها بإذن الله تعالى

زهرة علي إبراهيم الموسى

أرملة المرحوم/ موسى محمد الموسى

تغمد الله الفقيدة بواسع رحمته وأسكنها فسيح جناته

وألهم آلها وذويها الصبر والسلوان

إنا لله وإنا إليه راجعون

اعلان

شركة تريد اوي للتجارة العامة ذ.م.م.

يسر مدير عام

شركة تريد اوي للتجارة العامة ذ.م.م.

أن يدعو الشركاء لاجتماع الجمعية العامة العادية المزمع انعقادها يوم الاثنين الموافق 14 اكتوبر 2019 في تمام الساعة الحادية عشرة صباحاً في مقر الشركة برج الجوهرة - شارع خالد بن الوليد - قطعة 7 - قسيمة 44 - الدور 13 وذلك لمناقشة البنود الواردة في جدول الأعمال التالي:

1- التصديق على تقرير المدير العام للشركة ونشاطها ومركزها المالي وبيان الايرادات والمصروفات خلال الاعوام 2014، 2015، 2016، 2017، 2018.

2- عرض تقرير مراقب الحسابات على القوائم المالية للشركة عن السنوات المالية المنتهية في 31 ديسمبر 2014، 31 ديسمبر 2015، 31 ديسمبر 2016، 31 ديسمبر 2017، 31 ديسمبر 2018.

3- مناقشة العرض المقدم لشراء حصة الشركة في شركتها التابعة.

4- تجديد تعيين السيد/ خالد عبد الله ضيف الله الفحص مراقب الحسابات وتحديد أتعابه عن السنة المالية التي ستنتهي في 31 ديسمبر 2019.

مع أطيب التمنيات،،،

صدور مرسوم دعوة مجلس الأمة للانعقاد في 29 أكتوبر المقبل

صدر مرسوم بدعوة مجلس الأمة للانعقاد للدور العادي الرابع من الفصل التشريعي الخامس عشر.

وجاء في المرسوم: يدعى مجلس الأمة للانعقاد للدور العادي الرابع من الفصل التشريعي الخامس عشر صباح الثلاثاء 29 اكتوبر 2019، وعلى رئيس مجلس الوزراء تنفيذ هذا المرسوم وإبلاغه إلى مجلس الأمة، وينشر في الجريدة الرسمية.

وفي هذا الاطار قالت مصادر مطلعة لـ«الأنباء»: أن الأمانة العامة في مجلس الأمة تبذل جهوداً حثيثة للتجهيز لحفل افتتاح دور الانعقاد.